

وعن الشافعي يقول ذممت علي ما فعلت وعند احمد يقول متى
 قد رقت جامعتك والاصح ما قلنا من ان الفى باللسان عند
 العجز خلف عن الوصي لقول علي وابن مسعود رضي الله عنهما
 في المريض باللسان وكفى بها قدوة الا انه يشترط ان لا يكون
 ان يكون قوله مثبت في مدة الابلاء والاخر استمرار العجز
 الى انتهاء اربعة اشهر كما ذكرنا **وان قدر المولى على الجماع**
في المدة اي في ملك الابلاء على الجماع **فميتبة الوصي** لان
 الفى باللسان خلف عن الجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول
 المقصود بالخلف بطل كالتبجيل اذا ارى الماء ولو قال لا اله الا
انت على حرام فهو على وجه الاول هو **ابلاء ان نوى التحريم**
اوله بنوشيا لان تحريم الحلال يمين بالنص والنياز
 انظر **ما وان نواه** اي ان نوى الظهار لان فيه حرمة فاذا
 نواه صح لانه يجتهد وعند محمد لا يكون ظهارا لعدم كونه
 وهو تشبيه المحللة بالحرمة **والثالث انه كذب ان**
نوى الكذب لان ادراك حقيقة كراهة وكذا بحقيقة
 وقيل لا يصدق لانه يمين ظاهر فلا يصدق في الاصل
 العترة والواجب ان يصدق **باب نوى الطلاق** لانه
 من الفاظ الكنايات **والخامس ثلاث طلاقات** ان نواه اي
 الثلاث وقد مر في الكنايات وقيل يصرف التحريم الى اللام
 من غير نية المعروف لاسيما في زماننا وشار الشيخ الى ذلك
 بقوله **وفي الفتوى** اي التي يفتي بها المعنى **اذ قال رجل**
 لامرته

لامرته **انت على حرام والحرام عنده طلاق** ولكن لم ينو طلاقا
وقع الطلاق اعتبارا للمعروف لا لواقعهم اليوم على الطلاق ولهذا
 لا يخلف به الا الرجال وعن هذا قالوا لو نوى غير الطلاق
 لا يصدق قضاء ومذهب الشافعي في هذا ان نوى طلاقا
 او ظهارا فبأنه نوى ولو نوى يمينا او لم ينوشيا فعليه كفارة
 يمين وعند مالك طلاق ثلاث في الموطوءة نواه او لا ولو حقة
 في غيرها وعند احمد ظهار نواه ام لا وعند يمين مطلقا وعند
 طلاقا مطلقا ولو قال هذا القول وله اربع شتمة يقع على كل
 واحدة تطليقة بائنة وقيل تطلق واحدة منه ومن واليه
 البيان وهو الاظهر والاشبه هذا **باب**
 في بيان احكام **الخلع** وهو التزويج والفصل لغة يقال خلع
 نعله ويؤبد اذا تزوجت وحالته للمرأة زوجها اذا اقتدرت
 نفسها منه وحالها زوجها اذا اظلمت بالمال وتخالصا
 تشبه بالفراقها بترغيب الثياب لان كل واحد منهما ليس الاخر
 وفي الشراء هو اي الخلع **الفصل من النكاح** باخذ المال
 بلفظ الخلع وشروطه شرط الطلاق وحكمه وفروع الطلاق
 البائن وهو من جهته يمين ومن جهتها معا وصحة **الواقع**
به اي بالخلع والواقع ايضا **بالطلاق** على ما لطلاق
باب عندنا وعند الشافعي في القديم فصح وليس بطلاق
 يبرؤ ذلك عن ابن عباس حتى لو خالها ما رارا بغير النكاح
 يمينها بغير تزويج بزواج اخر ويبرق احد وفي قول عن الشافعي